

بيان صحفي
٢٩ مايو ٢٠١٤

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٩ مايو ٢٠١٤ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٢٥% و ٩,٢٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٨,٧٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً قدره ٠,٦٠% خلال شهر أبريل ٢٠١٤ مقابل ارتفاعاً شهرياً قدره ٠,٦٨% خلال شهر مارس ٢٠١٤. وقد انخفض المعدل السنوي للتضخم العام الى ٨,٨٧% في أبريل ٢٠١٤ من ٩,٨٢% في شهر مارس ٢٠١٤ على خلفية تأثير فترة الأساس من العام الماضي. وعلى الرغم من أن التطورات الشهرية في التضخم العام جاءت على خلفية ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية منذ بداية عام ٢٠١٤، إلا أن شهر ابريل ٢٠١٤ شهد انحساراً نسبياً في أسعار السلع الغذائية. وفي ذات الوقت سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ٠,٢٥% في أبريل ٢٠١٤ مقابل معدل شهري قدره ٠,٧٠% في مارس ٢٠١٤. وقد انخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي الى ٩,١١% في أبريل ٢٠١٤ من ٩,٩٠% في مارس ٢٠١٤ على خلفية تأثير فترة الأساس من العام الماضي. إن انخفاض احتمال عودة الأسعار العالمية للسلع الغذائية للارتفاع سوف يستمر في الحد من المخاطر الصعودية للتضخم في ضوء التطورات العالمية الحالية.

وقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً طفيفاً خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ليسجل ١,٤٠% مقابل ١,٠٤% خلال الربع الأول المنتهى في سبتمبر ٢٠١٣. وقد أدى ذلك الى معدل نمو سنوي بلغ ١,٢% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ مقابل ٢,١% خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣. ويأتي التباطؤ في النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني على خلفية معدلات النمو المتواضعة في معظم القطاعات الرئيسية منها الصناعة، التشييد والبناء، بالإضافة إلى الانكماش الذي شهده قطاعي السياحة والبتروك. وفي ذات الوقت ظلت مستويات الاستثمار منخفضة في ظل حالة عدم التيقن التي واجهت المستثمرين منذ بداية ٢٠١١، فضلاً عن ضعف نمو الإقراض للقطاع الخاص. وبمنظرة مستقبلية فإن المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي لازالت مستمرة على خلفية التحديات التي تواجهه بعض دول منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الاقتصاديات الناشئة. وقد تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مستقبلاً.

إن نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات أقل من المعدل الأقصى غير التضخمي منذ عام ٢٠١١ بالإضافة الى المخاطر النزولية التي تواجه الاقتصاد المحلي فى الوقت الحالي سوف يحد من المخاطر المحيطة بالتضخم. وفى ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي ، ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري تعد مناسبة.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد فى تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار فى الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg